



Matidja

The Arabic Journal of Human

مجلة متيجة للدراسات الإنسانية

المجلة العربية في العلوم الإنسانية

EISSN : 2014 - 1597

ISSN : 2602-5639

أهمية الاتصال في ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي .

د. زهية بن سلامة

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

د. نجاة ساسي هادف

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

sacihadefnadjetje@gmail;com

الملخص:

الملخص:

مما لا شك فيه أن التعليم العالي في الجزائر يعاني العديد من المشاكل لعل أبرزها هوزيادة الفجوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل التي أنتجت مشكل بطالة حاملي الشهادات الجامعية، لذا ضرورة خلق علاقات اتصالية بين الجامعة وسوق العمل لتفادي العديد من المشاكل التقليل من نسب البطالة المتزايدة فالتعليم العالي لم يعد قادرا على توفير الإطارات المؤهلة لإضافة النوعية اللازمة للاقتصاد الوطني، بل أصبح يركز على الكم. إذ نلاحظ تزايد خريجي التعليم العالي دون مؤهلات تطبيقية.

في ضوء ما سبق، ومن أجل تحقيق الهدف من هذه الورقة البحثية التي في ضوء ما سبق، ومن أجل تحقيق الهدف من هذه الورقة البحثية التي تسعى إلى وصف العلاقة الاتصالية القائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، سوق العمل، الاتصال.

Abstract :

There is no doubt that the higher education in Algeria suffers from many problems, the most important of which is the increase in the gap between its outputs and the requirements of the labor market that have created the unemployment problem of university degree holders. Therefore, it is necessary to create communication relations between the university and the labor market to avoid many problems. Al-'Ali is no longer able to provide the necessary tires to add the necessary quality to the national economy. We note that graduates of higher education are growing without practical qualifications.

In light of the above, and in order to achieve the objective of this paper in light of the above, and to achieve the goal of this paper, which seeks to describe the communication relationship between the outputs of higher education and market requirements.

Keywords: Higher Education, Labor Market, Communication.

مقدمة:

يعتبر التعليم العالي من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تدفع نحو النمو والرقى الاجتماعي، بفضل ما تقدمه من تعليم وتكوين، فهو من يبنى ركائز الدولة ويوفر الكفاءات اللازمة لإدارة أجهزتها وينقل المجتمع إلى مرحلة التجديد والتنوير، ويتوقف نجاحها الحقيقي في قدرتها على استخراج كفاءات بشرية متخصصة في مختلف حقول العلم والمعرفة تناسب وتلي احتياجات المجتمع المتغيرة بما يتواءم مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، من جهة. ومن جهة أخرى ينتظر من الهيئات والأجهزة المعنية من مثل: وزارة العمل والتشغيل، التضامن الاجتماعي، القطاع الصناعي والزراعي وحتى الخدمات بنوعيه العام والخاص، الغرف التجارية، ... أن يقوموا بدورهم في دعم أهداف التعليم العالي ودفع العملية التعليمية لخدمة متطلبات سوق العمل بتطوير علاقات الاتصال بين الجامعة ومتطلبات سوق العمل. فجميع التفاعلات البشرية والعلاقات الإنسانية تتم من خلال الاتصال.

في ضوء ما سبق، ومن أجل تحقيق الهدف من هذه الورقة البحثية التي تسعى إلى وصف العلاقة الاتصالية القائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق، ارتأينا أن نقدم هذه الورقة في ثلاث محاور أساسية، تمثلت كالتالي:

أولاً: مخرجات التعليم العالي في الجزائر.

ثانياً: علاقات الاتصال وتطور سوق العمل في الجزائر.

ثالثاً: غياب التنسيق بين سياسة التعليم العالي

وسياسة التشغيل في الجزائر.

مفاهيم الدراسة:

• **التعليم العالي:** هو "كل أنماط التعليم وأنواعه التي تلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتقدمه الجامعات والكليات الجامعية والكليات المتوسطة والمعاهد والأكاديميات للحصول على شهادات الدبلوم أو الشهادة الجامعية أو الدرجات الجامعية لما فوق الشهادة الجامعية." (أحمد زكريا صيام، www.scbaghdad.edu) وهو "مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية ذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم، وسد حاجات المجتمع المختلفة فيحاضرة ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة. (نايف المنبهي، عبدالله الفرمود، دس، ص 4)

• **سوق العمل:** يعرف بأنه نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية يجتمع فيه كل من طالبي الشغل، الذين يبحثون عن وظائف مناسبة، مع عارضي التشغيل في الشركات والمؤسسات المختلفة، حيث يعتبر هذا السوق حلقة وصل بين الطرفين. (مدنين شهرة، 2009، ص 197)

ويعرف أيضاً بأنه "الوظائف المتاحة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ويقصد به تلبية احتياجات القطاع الخاص ومؤسساته من الكوادر المؤهلة وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم وبما يتلائم مع الفرص الوظيفية المتاحة". (أحمد زكريا صيام، www.scbaghdad.edu)

-الاتصال:

"يعني عملية توصيل المعلومات وتبادل الفهم من فرد إلى آخر داخل المؤسسة الواحدة أو خارجها" (مصطفى حجازي، 130، 1982)

ويعرفه فضيل دليو أنه "عبارة عن الاتصال الإنساني المنطوق والمكتوب الذي يتم داخل المؤسسة على المستوى

- بعد الاستقلال 1962-1970: بعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من المشاكل الاجتماعية، الأمر الذي جعلها تدخل في صراع مرير في كافة الجهات من أجل تثبيت دعائم الاستقلال، وإقامة هياكل الدولة الناشئة ومؤسساتها في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والتربوية.
- فبعد الاستقلال تغيرت رسالة الجامعة من حيث الأهداف والوسائل، وألقي على عاتقها القيام بالعديد من المهام بهدف توسيع التعليم العالي وجزارة إطارات التعليم وتطبيق سياسة ديموقراطية التعليم، مع التعريب الجزئي، إلا أنها بقيت فرنسية ببرامجها التعليمية وهيئة تدريسيها وبنظام الامتحانات والشهادات.
- ولقد شهدت هذه الفترة تطبيق المخطط الثلاثي للتنمية 1967-1970، وقد رافق ذلك المخطط تطور محسوس في أعداد الطلبة والذي قدر بـ 10756 طالب، وقد أثار هذا التطور مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية التي أصبحت غير قادرة على الإيفاء بالحاجة، مما تطلب إيجاد حلول مستعجلة مثلما حدث مع وزارة الدفاع التي تنازلت عن بعض ثكناتها العسكرية في وهران. (رابح تربي، 1992، ص ص 148-152)
- من 1971-1980: في هذه المرحلة أنشأت أول وزارة للتعليم العالي سنة 1970، وفي سنة 1971 كان هناك إصلاح شامل للتعليم العالي في برامجه، أهدافه، مناهج البحث وأسلوب تكوين الإطارات، تجسد هذا الإصلاح من خلال استبدال المعاهد الجامعية بكليات كما تم إعادة النظر في محتوى نظم الدراسة الموروثة
- الفردية والجماعي ويسهم في تطوير أساليب العمل وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الموظفين" (فضيل¹ دليو، 10، 2002)
- مفهوم الاتصال في الخدمة الاجتماعية هو "توصيل فكرة أو خبرة أو حالة عاطفية من شخص إلى آخر أو من جماعة إلى شخص أو من جماعة إلى جماعة" (زيدان عبد² الباقي، 30، 1974)
- أولاً: مخرجات التعليم العالي في الجزائر:
- 1/. خصائص التعليم العالي في الجزائر: مر التعليم في الجزائر بمراحل تاريخية هامة، يمكن استعراض حيثياتها من حيث تسلسلها التاريخي، كالتالي:
- في العهد الاستعماري: يعود نظام التعليم العالي إلى العهد الكولونيالي، حيث أنشأت بالجزائر في سنة 1859 مدرسة عالية في الطب والصيدلة ثم سنة 1879 مدارس الحقوق والعلوم والآداب، والتي تم تجميعها معا سنة 1909.
- والتعلم آنذاك كان يهدف إلى تعليم وتثقيف أبناء الفرنسيين المتواجدين بالجزائر، ونخبة مزينة من المثقفين الجزائريين مقطوعة الصلة عن الجماهير الشعبية، من أجل خدمة المتطلبات الاستعمارية خاضعة لقوانين التعليم العالي الفرنسي (أحمد منير مصلح 1982، ص 465).
- كما لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية، ذلك لأن المستعمر كان يرى في أن ذلك يمثل أكبر خطر على وجوده. (رابح تربي، 1992، ص ص 146-147)

طرف وزير التعليم العالي أوكلت لها مهام التحضير لإصلاح المنظومة التعليمية وفق ما يتلائم مع متطلبات السوق. (بتقة ليلي، 2011، ص 73-74)

وبحلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة، 13 مركزا جامعيًا و4 مدارس عليا، 141 معهدًا وطنيًا، ومع زيادة ظهور الجامعات والمراكز الجامعية ساهم ذلك في تدعيم الهياكل وتجسيد ديموقراطية التعليم العالي.

كما عرفت فترة التسعينات العديد من التحولات التي لا ترقى إلى مستوى الإصلاح، فكان لابد من إعادة النظر في سياسة التكوين التي تنتجها الجامعة الجزائرية، خاصة في ظل الاقتصاد الحر الذي دخلته الجزائر حيث تم الرجوع إلى نظام الكليات من مثل الانتقال إلى نظام المعاهد والرجوع إلى نظام الكليات التي تتولى مهمة التنسيق بين أعمال الكليات والمصالح التقنية والإدارية المشتركة.

إن المجهودات التي بذلت فيما يختص بتطوير التعليم العالي، أدت إلى نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية، فارتفع عدد الطلبة من 22917 طالب عام 1990 إلى 39554 طالب عام 1998، تزايد كمي لا يعكس النوعية المطلوبة في الخريج الجامعي، حيث أن الإشكال المطروح حاليا على الساحة يتصل بالدرجة الأولى بنوعية التعليم العالي. فأراء أغلبية الأطراف الفاعلة في العملية البيداغوجية تشير إلى تدني المستوى بل إلى رداءته في بعض الأقسام، حيث أصبحت

عن فرنسا، كما حمل في طياته مجموعة من الأهداف. (رابح تركي، 1992، ص 157) كما شهدت هذه المرحلة تطبيق المخططات التنموية التالية:

o المخطط الرباعي الأول: 1970-1973: وفيه تضاعفت مجموع الطلبة من 10756 طالب سنة 1986 إلى 19311 طالب سنة 1970، إذ أصبح التعليم العالي يحتل مكانة استراتيجية هامة في سياسة البلاد التنموية، وفي سنة 1973 تم تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي والمجلس الوطني للبحوث العلمية.

o المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977: تميزت هذه المرحلة بكونها أكثر طموحا وأكثر صلة بمستويات التنمية التي سجلت في مختلف المجالات، من أهم أهدافها تكوين وتدعيم وتكييف التخصصات والفروع المدرسة بما يتماشى مع متطلبات التنمية التي تمر بها البلاد. (رابح تركي، ص 152-154) لقد عرفت هذه الفترة زيادة انشاء الجامعات والمعاهد، والذي رافقه تزايد عدد الطلبة المقبلين على الجامعة ما أدى إلى خلق العديد من المشاكل خاصة فيما يتعلق بنقص أعداد هيئة التدريس مما جعل السلطات تستعين بالأجانب لتغطية هذا النقص. (بتقة ليلي، 2011، ص 73)

• من 1980 إلى 2000: في سنة 1984 تم وضع الخريطة الجامعية حتى يستجيب التعليم العالي لاحتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة ومحاولة خلق توازن بين توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الوطنية.

وفي الفترة الممتدة بين نوفمبر 1994 وجانفي 1995 تم تشكيل 6 لجان و3 غرف عمل من

هذه الصورة مصدر تدمير واحباط لكل الأساتذة والطلبة. (غربي صباح، 2014، ص96)

• من 2000 إلى يومنا هذا: حقق التعليم العالي في هذه المرحلة إنجازات مهمة من الناحية الكمية إلا أنه وجد نفسه أمام العديد من النقائص والمشاكل التي أخذت تتفاقم تدريجيا لا سيما من الناحية النوعية المتعلقة بجودة مخرجات التعليم. ولإخراج الجامعة الجزائرية من أزمتها اعتمدت الجزائر نظاما جديدا سمي بنظام L.M.D (ليسانس - ماستر - دكتوراه) تعويضا للنظام الكلاسيكي القديم الذي يركز على تنظيم التعليم العالي في ثلاثة أطوار، متمثلة كالتالي:

o الطور الأول: شهادة الليسانس: مدته ثلاث سنوات، ويشمل تكوين قاعدي أولي متعدد التخصصات مدته أربع سداسيات يكتسب الطالب من خلاله المبادئ الأولية للتخصصات المعنية (جذع مشترك) ليلي هذا التكوين تكوين متخصص مدته سداسيان يتوج الطالب بعدها بشهادة الليسانس الأكاديمية تسمح له بالانتقال للطور الثالث، أو المهنية تسمح له بالاندماج المباشر في عالم الشغل.

o الطور الثاني: شهادة الماستر: مدته ستين، ويشمل تكوين متخصص للطلبة الذين تتوافر فيهم شروط الالتحاق، كما يقصي الحائزين على ليسانس مهنية حيث بإمكانهم المتابعة بعد قضاء فترة في عالم الشغل، ليتوج الطالب في نهاية هذا الطور بشهادة الماستر البحثية تؤهله إلى النشاط البحثي في قطاع التعليم العالي بانتقاله للطور الثالث أو الماستر المهنية.

o الطور الثالث: شهادة الدكتوراه: مدتها ثلاث سنوات، ويشمل تكوين متخصص ضمن للطالب تعميقا للمعارف ليتوج الطالب في نهاية هذا الطور بشهادة الدكتوراه بعد تحضيره لرسالة البحث. ولقد قامت الوزارة الوصية بإنشاء مدارس دكتوراه لتغطية التكوين لتحضير الماجستير والدكتوراه لتحسين نوعية ومستوى التكوين في مرحلة ما بعد التدرج. (عمر صخري، 2008، ص218)

إن الاعتماد على نظام ل.م.د في الجزائر كان من المفروض أنه يجيب عن انشغالات الجامعة الجزائرية ويسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- ضمان تكوين نوعي يستجيب للمعايير الدولية والتركيز على جانب النوع خاصة أمام الأعداد الهائلة للطلبة نتيجة ديموقراطية ومجانية التعليم، على اعتبار أن المؤسسات الجامعية عبارة عن مرفق عام يقدم خدمة عمومية.
- محاولة دمج الجامعة الجزائرية في محيطها السوسيواقتصادي من خلال خلق شراكة بينهم.
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما خاصة فيما يتعلق بالتبادلات العلمية والتكنولوجية.
- إرساء أسس الحكومة الرشيدة المبنية على المشاركة والتشاور.
- فتح تخصصات ملائمة وتوافق متطلبات مختلف المؤسسات ووفقا للتطورات التي يعرفها سوق العمل.
- البعد الدولي للتعليم العالي الذي يكون من خلال خلق فضاء مغاربي وأورو متوسطي من

- الطلب المتزايد والمستمر على التعليم العالي الذي أثر سلباً على كفاءة الطالب المتخرج، وبالتالي تدني مستوى الجودة المطلوبة للتنمية.
- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي، فبسبب ارتفاع عدد الناجحين في البكالوريا قامت السلطات المعنية بالتركيز على الكم على حساب جودة الطالب.
- نمطية التكوين المبنية على التلقين والحفظ، التي لا تفتح المجال للإبداع والتفكير مع تجاهل التطبيق العملي والتدريب الميداني الذي يحتاج إلى مرافقة مختلف المؤسسات الاقتصادية.
- غموض ملامح نظام ل.م.د.د. بالنسبة للطلبة والأساتذة الذي لا يتماشى مع البيئة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتباره نظام دخیل على ثقافة بيئتنا الاجتماعية.
- انفصال المناهج والمقررات التعليمية عن الواقع المؤسسي.
- انعدام التنظيم والتخطيط للبرامج التعليمية التي تتماشى مع واقع التنمية في الجزائر، والاعتماد على النقل الحرفي لمقررات وبرامج مواد الدول المتقدمة.
- عدم توافق ومواكبة البرامج والمناهج المتبعة للتطورات التكنولوجية، حيث نلاحظ بأنها بعيدة كل البعد مع واقع البيئة العملية.
- قلة الهياكل والوسائل ونقص الإمكانيات، الأمر الذي دفع بالكثير من التخصصات التطبيقية أن تتحول إلى تخصصات نظرية.
- غياب سياسة ترمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي ما يفسر غياب سياسة التنسيق، الأمر الذي دفع إلى هجرة الكفاءات العلمية.
- غياب تشجيع الإنتاج العلمي وإصدار المجلات، حتى البحوث العلمية المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث بهدف تطبيقها عملياً.

أجل تسهيل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين. (ملف إصلاح التعليم العالي، 2007، ص 25)

مما سبق نلاحظ بأنه بالرغم من المساعي والمجهودات التي تقدمها الدولة للنهوض بالجامعة الجزائرية إلا أنها لم توفق بذلك إلى حد كبير وهي لا تزال بعيدة كل البعد عن محيطها السوسيو اقتصادي وأن جل التخصصات لا تلبي احتياجات سوق العمل، الأمر الذي نتج عنه بروز ما يسمى بظالة حاملي الشهادات الجامعية.

2/. المؤشرات النوعية لمخرجات التعليم العالي في الجزائر:

لم يعد التعليم قادراً على توفير الإطارات المؤهلة لإضافة النوعية اللازمة للاقتصاد الوطني، بل أصبح يركز على الكم. إذ نلاحظ تزايد خريجي التعليم العالي دون مؤهلات تطبيقية، ويعود هذا المشكل إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وكذا عدم قدرة الدولة على تمويل هذا القطاع، بعبارة أخرى أصبحت القرارات فيما يخص التعليم العالي سياسية أكثر منها اقتصادية وبعيدة كل البعد عن العقلانية وأصبحت الجامعة جراء هذا عبارة عن مؤسسة تخضع للقرارات الإدارية التي تأتي من الوزارة...

إذن أصل المشكلة هو السياسة المنتهجة والمتمثلة في توسيع انتاج الطلبة - إن صح التعبير - دون مراعاة ما هو لازم ومطلوب، وهذا ما انعكس سلباً على واقع التعليم العالي في الجامعة. (عبد الغني كحلة، 2013، ص. 12) والتي تميزت كالتالي:

▪ عدم قدرة الجامعة على الاندماج في الاقتصاد الوطني، وبالتالي تنامي معدلات بطالة حاملي الشهادات الجامعية.

3/. بطالة حاملي الشهادات العليا:

إن زيادة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجزائر أدى إلى بروز وبشكل ملفت ظاهرة بطالة حاملي الشهادات، حيث تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل التي تهدد استقرار المجتمع والتي تنعكس آثارها على جميع المجالات، وتعتبر بطالة حاملي الشهادات شكل من أشكال هدر المال العام (دلال بوعتروس، محمد بوكرب، 2015، ص 99) ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن معدلات بطالة حاملي الشهادات بالجزائر سجلت انخفاضاً محسوساً انطلاقاً من سنة 2008 حتى سنة 2014.

لكن تبقى هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بالمعدل العام للبطالة، وهوما يعبر عن عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، ويعود ذلك إلى أسباب ثلاثة:

- أن التعليم في الجزائر أصبح هدراً للموارد التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري دون أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.
- بطالة الخريجين من حملة الشهادات الجامعية تخلق صدمة لدى الفئات الأخرى من المجتمع وتؤدي إلى العزوف عن الدراسة.
- بطالة الشباب الجامعي تؤثر سلباً على باقي الفئات الأخرى والذين يفضلون تخصيص وقتهم المتاح في العمل، الأمر الذي يحد من تراكم الرأس المال البشري والذي يعد حسب "لوكاس" محدد أساسي في زيادة النمو الاقتصادي.

معدلات البطالة الجامعية	معدلات البطالة	السنوات
السياسات المتعاقبة هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل هذه السياسات في:	11.3%	2008
▪ التوقف عن تعيين الخريجين، الانتقاء الصعب وعامل الخبرة.	10.2%	2009
21.4%	10%	2010
▪ عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف والذي أدى إلى تراجع عائد التعليم نتيجة	10%	2011
15.2%	11%	2012
الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية.	9.8%	2013
14.3%	9.8%	2014
▪ ضعف الطلب الخارجي على اليد العاملة الجزائرية المؤهلة.		

جدول يبين توزيع معدلات البطالة ومعدلات بطالة حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر

في الفترة 2008-2014

المصدر: دلال بوعتروس، محمد بوكرب، 2015، ص 100.

- تطبيق نظرية المتواجدين داخل المؤسسة – المتواجدين خارج المؤسسة: فالبطالة في الجزائر ليست من أصل اق كلي (ضعف الاستثمار) فقط، ولكنها مرتبطة أساساً

2/. خصائص سوق العمل في الجزائر: يمكن تحديد خصائصها انطلاقاً من التعاقب التاريخي التي مرت بها بحيث تميزت كل مرحلة عن الأخرى بميزات تختلف عن الأخرى.

▪ ففي المرحلة الاستعمارية: اتسم سوق العمل باعتباره سوقاً خاضعاً للدولة المستعمرة حسب ما يناسب مصالحها، مما أدى إلى تهيش اليد العاملة الجزائرية وعدم تأهيلها بسبب ضعف المستوى التعليمي والتكويني لها.

▪ وبعد الاستقلال: وجدت الجزائر نفسها في مواجهة اقتصاد مدمر بقوى عاملة غير مؤهلة وأغلبها زراعية مما دعا إلى طلب العمالة الأجنبية لسد احتياجات السوق والعمل على رفع مستويات التعليم والتكوين، كما تم دفع عجلة الاقتصاد لتوفير مناصب شغل جديدة من خلال إنشاء العديد من المصانع والمؤسسات. وبالرغم من كل هذا إلا أن هذه المرحلة تميزت بارتفاع نسبة البطالة بسبب اتجاه الجزائر المنهج الاشتراكي الذي تميز بالإفراط في التشغيل تفوق ما تفرضه الرشادة الاقتصادية، حيث قام المشرع الجزائري في هذه الفترة بإصدار العديد من القوانين والتشريعات إلى أن أقر بمبدأ الديمقراطية والإصلاحات الشاملة.

▪ أما مرحلة التسعينات: فتميزت بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي اقترحتها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين التي مست سوق العمل، ونتج عنها التقليل من اليد العاملة الموظفة والخصخصة مما نتج عنه تخفيض 405000 منصب منهم 212960 من حاملي شهادات الليسانس خلال الفترة 1994-1997 مما أدى إلى زيادة بطالة حاملي الشهادات الجامعية حيث انتقلت نسبتها من 1109% عام 1992 إلى 19.07% سنة 1997 موزعة كما يلي: 48%

بفوارق التعديل الموجودة بين عرض وطلب العمل بسبب الاحتكار والريع المني القائم. نسبة كبيرة من خريجي الجامعات يرفضون العمل في القطاع الخاص ويريدون العمل في القطاع الحكومي. من هنا يمكن القول، أن ضعف سوق العمل الناجم عن ضعف الاقتصاد الوطني هو سبب بطالة حملة الشهادات وليس التوسع الكمي لهذه الفئة. (ناصر الدين قريبي، 2015، ص 158)

ثانياً: علاقات الاتصال و متطلبات سوق العمل في الجزائر:

1. علاقات الاتصال: هناك نوعين من الاتصال:

أ. الاتصال الرسمي:

"وهو الاتصال الذي يتم في إطار القواعد التي تحكم المنظمة وتتبع القنوات والمسارات الذي يحددها البناء التنظيمي" (محمد سلامة غباري، 70، 1991)

ب. الاتصال غير الرسمي:

"الاتصالات غير الرسمية يمكن تسميتها الخفية أو السرية وهي تلك التي تقوم على أساس العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العمال داخل المؤسسة" (عاطف عبدلي، 90، 1993)

ويمكن الإشارة إلى أن الاتصال هو نقل وتبادل المعلومات من فرد إلى آخر عن طريق شبكة من التفاعلات التي تنشأ بين الأفراد سواء رؤساء أو مرؤوسين إذ أن العملية الاتصالية لا تسير في اتجاه واحد وإنما تمس جميع المستويات.

▪ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، قدرة تكلفته بـ 60 مليار دولار. ويهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو إلى:

- o تحسين ظروف المعيشة
- o تطوير النمو الاقتصادي.
- o تحديث الخدمة الوطنية.
- o ترقية تكنولوجيا الاتصال الجديدة.

وقد شكل المحورين الأوليين الأولوية في الاهتمامات، حيث خصص لهما 40.5% و45.5% من تكلفة البرنامج، فضلا عن الاهتمام بقطاعات أخرى مثل: قطاع التربية، السكن، الصحة، الماء، الكهرباء والغاز، النقل والأشغال العمومية.

▪ برنامج المخطط الخماسي 2010-2014: في إطار برنامج الاستثمارات العمومية الذي أفرد غلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار موجه لإنجاز العديد من البنيات التحتية، سمحت هذه الإنجازات بخلق عدد إضافي من المناصب المالية التي شهدت زيادة قدرها 100055 منصبا بالنسبة للعمال الإداريين وعمال الصيانة علاوة على ارتفاع عدد المناصب المخصصة للمفتشين والتي ستبلغ 210 منصبا.

كما تعرض التقرير للشق المتعلق بتكوين المعلمين عن بعد خلال فترة تمتد على 3 إلى 4 سنوات، وفي إطار الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية سطرت الوزارة هدفا في محو أمية 1.257.502 متمدرسا سهر على تأطيرهم 383.737 مستخدما. بالإضافة إلى استكمال المشاريع الإضافية في مختلف القطاعات كالصحة، السكن، الأشغال العمومية... (سليمة بن مبارك، جازية أوفة، 2017، ص ص 16-18)

ليسانس، 35% مهندسين، دراسات عليا 17% (عبد الغني كحلة، 2013، ص 4)

▪ وبعد مرحلة التسعينات: عرف سوق العمل انتعاشا اقتصاديا معتبرا بالموازاة مع الإصلاحات والبرامج التنموية للتشغيل من 1999 إلى 2009 حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، كما تم استحداث تعديلات تتماشى مع واقع متغيرات سوق العمل لمواجهة ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية.

2/. محتوى البرامج التنموية في الجزائر:

▪ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي 2001-2004: يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والمنشآت لتحسين مستوى المعيشي والتنمية المحلية لتنمية الموارد البشرية وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع الأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليل من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي. ويهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية، هي:

- o الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- o خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- o دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وقد أفرزت هذه الإصلاحات مجموعة من النتائج كان أهمها ما يلي:

o زيادة النمو في القطاع الزراعي بنسبة 21% عوض 9% المتوقعة.

o تراجع القطاع الصناعي بقيمة مضافة تقدر بـ 2.4% حيث كان الهدف المرسوم له هو بلوغ معدل 4.8%.

o أما التحدي الأكبر الذي واجهته السلطات فهو مشكل البطالة التي اقتربت نسبتها إلى 25% في عام 1990، حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن في 52% من القطاع العمومي و48% من القطاع الخاص، وذلك نتيجة حتمية لتراجع مخصصات الاستثمار وترشيد الانفاق العام مما جعل الجزائر تنظر في إعادة نشاطها الاجتماعي، وهكذا عملت من أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية المتمخضة خاصة عند تحرير الأسعار وتقليص عدد المستخدمين وآثارها على القوة الشرائية وهذا مدخول الفئات الاجتماعية المحرومة، قامت الجزائر بإيعاز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع مجموعة من التدابير منها ما هو مفروض عليها ومنها ما جاء مصاحبا مع تطبيق مختلف برامج الإصلاح. (عبد الله بن دعيدة، 2005، ص 367)

3./ الهيئات والبرامج المستخدمة في تشغيل حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر:

3./1. عقود ما قبل التشغيل: وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 98-402 المؤرخ في 1998/12/02، موجه بالدرجة الأولى إلى

فئة حاملي شهادات التعليم العالي، يهدف إلى تسهيل إدماجهم في سوق العمل لدى الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة من أجل تمكينهم من اكتساب خبرة مهنية قد تسهل في ادماجهم النهائي. (دلال بوعتروس، محمد بوكرب، 2015، ص 102)

وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين على تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن تصل إلى ثلاث سنوات، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات المدفوعة من صاحب العمل. ويعتبر عقداً قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين صاحب العمل، المترشح ومديرية التشغيل التي تشمل وكالة التنمية الاجتماعية. (عبد الغني كحلة، 2013، ص 8)

بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 6544 سنة 1998، مقابل 2196 سنة 1999...، لكن هذا البرنامج لم يكن فكرة مناسبة بالنسبة للعديد من المستفيدين بسبب عدم إمكانية إدماجهم بعد انقضاء مدة التشغيل (دلال بوعتروس، محمد بوكرب، 2015، ص 102) حيث ثبت أن نسبة التثبيت ضعيفة للمستفيدين عند انتهاء مدة العقد، وبالتالي 90% من المستفيدين بعد استكمال حقوقهم يسجلون أنفسهم في وكالات التشغيل كباحثين عن العمل، وفي النهاية يبقى هذا البرنامج فترة تأجيل دون أن يمنح إمكانية حقيقية للإدماج الدائم. (زين العابدين معو، مبروك ساحلي، 2014، ص 153)

2./3. عقود إدماج حاملي الشهادات DAIP: أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 2008/04/19، يهدف إلى تشجيع الاندماج المهني للشباب طالبي العمل أول مرة والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM. (دلال بوعتروس، محمد بوكرب، 2015، ص 103) وهم موزعون على ثلاث فئات:

- o الفئة الأولى: فئة الشباب خريجو التعليم العالي والتقنيين الساميين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين المهني CID.
 - o الفئة الثانية: فئة الشباب القادمون من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني أو الذين زاولوا تربية مهنية CIP.
 - o الفئة الثالثة: فئة الشباب بدون تكوين ولا تأهيل CF. (عبد الغني كحلة، 2013، ص 9)
- ويستفيد الشباب حاملي الشهادات من متابعة تهدف إلى تحفيز إدماجهم الدائم ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة والهيئات والإدارات العمومية على أساس عقد إدماج ويترتب على إدماجهم إبرام عقود إدماج بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم والمستفيد.

هذا الجهاز يتضمن عقد العمل المدعم CTA المتعلق بالقطاع الاقتصادي ويكون لمدة سنة، ومن المفروض أن المؤسسة المستقبلية تتعهد بتوظيف المستخدم بعد انقضاء مدة العقد سنة، لكن الواقع غير ذلك. (دلال بوعتروس، محمد بوكرب، 2015، ص 103) وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 496132 شاب طالب عمل لأول مرة تم تشغيلهم في هذا الإطار موزعين حسب طبيعة العقد كالاتي:

o عقود إدماج حاملي الشهادات: 153.897.

o عقود الإدماج المهني: 126.356.

o عقود تكوين الإدماج: 215.879. (زين العابدين

معو، مبروك ساحلي، 2014، ص 152)

مما سبق نلاحظ أن أهداف الأجهزة والبرامج المسطرة تعبر عن مساعي الدولة في محاربة بطالة حاملي الشهادات الجامعية وتعمل على تشجيع الاندماج المهني في سوق العمل، ومع كل هذا لاتزال جهودها ضعيفة

ثالثا: غياب التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التشغيل في الجزائر:

يعتبر التنسيق من أهم المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تقييم السياسات العمومية بسبب التداخل والترابط في الأدوار والوظائف التي تكمل بعضها البعض بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

وعليه يعتبر التنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي ضرورة ملحة، فالجامعة لها علاقة مع مختلف مؤسسات سوق العمل (صناعية، فلاحيّة، تعليمية، حرفية،...) باعتبارها الجهات المستفيدة من مخرجاتها، إلا أن زيادة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجزائر تؤكد على دليل غياب التنسيق بسبب ضعف علاقة الجامعة الجزائرية مع مختلف المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في محيطها، وذلك لمجموعة من العوامل التي يمكن حصرها في جانبين أساسيين، هما:

الأول: يتعلق بخصوصية الجامعة الجزائرية نفسها (الدور) من حيث:

- التأثيرات التاريخية الصناعة للجامعة الجزائرية والمتمثلة في إعادة تسيير جامعة موروثية عن

والمستجدات المحلية والعالمية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال تضافر جهود كل مؤسسات الدولة من أجل تطوير وظيفة التعليم العالي وجعل مخرجاتها أكثر قدرة على الاتصال وبالتالي التكيف مع سوق العمل، وذلك من خلال تحقيق جملة من الاستراتيجيات من مثل:

- خلق تخصصات دقيقة تعكس فعلا احتياجات ومتطلبات سوق العمل.
- إنشاء خلية خاصة تهتم بمراجعة إحصائيات خريجي الجامعات وإحصائيات متطلبات السوق.
- ضرورة عقد اتفاقيات وشراكات بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية بغية تكوين إطارات جامعية تجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي.
- ضرورة تفعيل الاتصال الدائم بين مؤسسات التعليم العالي ومختلف المؤسسات الاجتماعية، بغية التعرف على النقص والاحتياجات التي يحتاجها كلا من الطرفين.
- ضرورة تفعيل دور مخابر البحث العلمية وربطها مع المؤسسات الاقتصادية مع تخصيص ميزانيات لها.
- ضرورة تغيير الأساليب التقليدية للتعليم بتوليد الأفكار والتأمل والابتكار، وإطلاق العنان للإبداع المتحرر من النمطية والتفكير المؤطر.

المراجع المعتمدة:

1. عبد الغني كحلة: نحو مشروع موائمة بين عرض حاملي الشهادات وطلب سوق التشغيل في الجزائر —دراسة حالة لخريجي جامعة المدية—، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول: "الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك"، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2013.
2. زين العابدين معو، مبروك ساحلي: سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها، دفاتر السياسة والقانون، ع11، 2014.

المستعمر إلى الإصلاحات التي شهدتها من مرحلة إلى أخرى، وهو دليل على عدم استقرارها.

- غياب سياسة تثمين البحوث العلمي وربطها بالواقع الاجتماعي.
 - عدم تطابق المقررات والبرامج التعليمية مع الحاجات التنموية للمجتمع.
- الثاني: يتعلق بالمؤسسات المنوطة بعملية التنمية الاقتصادية، من حيث:

- ضعف رغبة صناعة المشاركة في تكاليف المشاريع البحثية.
- ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية.
- عدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية، فضلا عن عدم اقتناعها بفائدة وجدوى الجامعة بالنسبة لها.
- ضعف الثقة في الإمكانيات والخبرات الوطنية وتفضيل الخبرة الأجنبية.
- انشغال الجامعات بالتدريس والأطر النظرية وعدم الاهتمام بالأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الإنتاج المحلي.
- التطور المتسارع في بعض القطاعات الإنتاجية من جهة، وضعف مساهمة الجامعة في التعامل مع المشاكل التي تنجم عن هذا التطور من جهة أخرى.
- عدم ملائمة ومواكبة المناهج التعليمية لواقع القطاعات الإنتاجية.
- اعتماد برامج التعليم بدل من برامج المعرفة.

الخاتمة:

يحتاج التعليم العالي في الجزائر لإنعاش العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع بهدف التكيف مع المتغيرات

3. دلال بوعتروس، محمد بوكرب: إشكالية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ع1، 2015.
4. ناصر الدين قريبي: موائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر -دراسة استكشافية-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ع4، 2015.
5. رابح تركي: أصول التربية والتعليم، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
6. بتقة ليلي: الإصلاحات الجامعية بين النظرية وواقع الممارسة "مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي ل.م.د نموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع2، 2011.
7. عمر صخري، مريحي محمد: الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية، مدخلا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع74-44، مصر، 2008.
8. ملف إصلاح التعليم العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007.
9. نايف المنبهي، عبد الله الفرهود: التعليم العالي - أهدافه - دوره في التنمية - مشكلاته، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، دس.
10. مدنيين شهرة: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل -التجربة الجزائرية-، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
11. غربي صباح: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي -دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2014.
12. سليمة بن مبارك، جازية أوفة، 2017.
13. عبد الله بن دعيدة: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، ط2، 2005.
14. مصطفى حجازي: الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة، دار المطبعة للطباعة والنشر، لبنان، 1982.
15. فضيل دليو: وسائل الاتصال وتكنولوجيااته، منشورات جامعة قسنطينة، 2002.
16. زيدان عبد الباقي: وسائل وأساليب الاتصال، مكتبة أنجلو مصرية، القاهرة، 1974، ص 30.
17. محمد سلامة غباري، السيد عبد الحميد عطية: الاتصال ووسائله بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991.
18. عاطف عبدلي العبد: الاتصال والرأي العام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993، ص 90.